

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٤٤٢٧ لسنة ٢٠١٥

وزير العدل

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات ؛
وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار ؛
وعلى القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ بشأن المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٢ بشأن نظام تقديم خدمات الاستثمار ؛
وعلى قرار رئيس الوزراء رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن نظام العمل بمجمع خدمات الاستثمار ؛
وعلى قرار وزير العدل الصادر فى ٢١/١٠/١٩٤٧ بتعيين مكاتب التوثيق
وحق كل منها واختصاصه ؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ٤٠٩٦ لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء ثلاثة مكاتب للتوثيق تختص
بنشاط المستثمرين فى مدن (الإسكندرية والإسماعيلية وأسيوط) بالإضافة إلى مكتب توثيق
نشاط المستثمرين فى القاهرة ؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ١٠٨٦٦ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء مكتب توثيق نشاط المستثمرين
بالشرقية ويشمل نطاق اختصاصه الجغرافى محافظة الشرقية ويشمل نطاق الاختصاص
الجغرافى لمكتب توثيق نشاط المستثمرين بالإسماعيلية محافظات (شمال سيناء ، جنوب سيناء ،
بورسعيد ، الإسماعيلية ، السويس) ؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ٣٩٣٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تعديل اختصاص مكاتب نشاط
المستثمرين بمدن (الإسكندرية ، الإسماعيلية ، أسيوط) ؛
وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق المؤرخة فى ١٧/٥/٢٠١٥ ؛

قرر:

(المادة الأولى)

ينشأ مكتب للتوثيق بمحافظة السويس باسم (مكتب توثيق نشاط المستثمرين بالسويس) يكون مقره بمبنى خدمة المستثمرين التابع للهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية - شمال غرب خليج السويس ويشمل نطاق اختصاصه الجغرافى محافظة السويس .

(المادة الثانية)

يختص مكتب توثيق نشاط المستثمرين بمحافظة السويس بتوثيق نشاط المستثمرين طبقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وأعمال التوثيق المتعلقة بالشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وذلك بالإضافة إلى أعمال التوثيق الأخرى فيما عدا ما استوجب القانون إجراءه أمام دائرة الاختصاص المكاني أو النوعى ، على أن يعمل هذا المكتب يومين أسبوعياً بصفة مؤقتة .

(المادة الثالثة)

يعدل اختصاص مكتب توثيق نشاط المستثمرين بالإسماعيلية بإخراج محافظة السويس من اختصاصه .

(المادة الرابعة)

يلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من ٢٠١٥/٧/٨

صدر فى ٢٠١٥/٦/٩

وزير العدل

المستشار/ أحمد الزند